

## مراتب الجرم والتعديل

### "نشأتها وتأريخها ودرجة كل مرتبة"

د : نزار عبد القادر محمد الريان (\*)

د : إسماعيل سعيد محمد رضوان (\*)

"إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

أما بعد، "فلما لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منه وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة. وحق علينا معرفة الرواة ووجب الفحص عن الناقلة".

فكان علم الجرح والتعديل، ابتداء كغيره من العلوم، فكانت الألفاظ أول الأمر ذات دلالة عامة، ثم نما هذا العلم حتى صار رأس قبول الرواية أو ردها، ثم جمعت ألفاظ هذا العلم، في مجموعات متناغمة، بينها توحد واتفاق، أولها للجرح وأخرها للتعديل، وعرفت هذه المجموعات عند أهل الصنعة بمراتب الجرح والتعديل.

(\*) أستاذ الدراسات الإسلامية، بجامعة الأقصى، فلسطين.

(\*) أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك بجامعة الأقصى، فلسطين.

وفي هذه الدراسة، يستعرض الباحثان لمحة سريعة عن هذا العلم الجليل، ثم ينتهيا إلى مراتب الجرح والتعديل، فيتعرضا لنشأتها وتاريخها ومعرفتها لغة واصطلاحاً، وحكم حديث كل مرتبة، ثم يعرج الباحثان على أئمة هذه المراتب، ومشاهير أهلها، بدءاً بالإمام ابن مهدي، وانتهاءً بالأستاذ الطحان، والأستاذ وليد العاني فيعرضا بضاعة كل منهم في هذا الباب، ويفصلا محتواها ويعلقا عليها، ويبسطاها، فإن يكن قد وفقا في ما كتبنا، فبمنة من الله، وإن كانت الأخرى فذلك شأن العباد في كل أمر، والله الموفق.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يؤصل لألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، ويبين التدرج التاريخي لها، مع مناقشة كل ذلك بأسلوب علمي هادئ.

### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لما يلي:-

- ١- التعرف على مراتب الجرح والتعديل، نشأتها وتاريخها.
- ٢- التعرف على المعاني اللغوية والاصطلاحية لألفاظ الجرح والتعديل.
- ٣- التعرف على أحكام مراتب الجرح والتعديل.

### منهج البحث:

سيعتمد الباحثان المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي في هذه الدراسة.

### الدراسات السابقة:

كتبت كتابات كثيرة حول علم الجرح والتعديل، لكنها لم تعرض لما عرضنا له من منهج تأصيلي.

## خطة البحث:

يقع هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة

المبحث الأول: ألفاظ الجرح والتعديل، ويقع في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوب بيان أمر الراوي وإظهار حاله.

المطلب الثاني: بداية ظهور الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: ألفاظ علماء الجرح والتعديل:

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل نشأتها وتاريخها وحكم حديث كل مرتبة. ويقع في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المرتبة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: مراتب الجرح والتعديل في زمن الرواية:

المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل بعد زمن الرواية:

الخاتمة: وتشتمل على النتائج.

## مراتب الجرح والتعديل

## نشأتها وتاريخها

## المبحث الأول: ألفاظ الجرح والتعديل

المطلب الأول: وجوب بيان أمر الراوي وإظهار حاله.

الأصل في المسلم البراءة، فكل مسلم بريء من الشبهة والتهمة، ما لم يأت بالكبائر وعظائم الذنوب.

غير أن الحاجة قد تستدعي السؤال عن مسلم لأجل شهادة مثلاً، فلا تقبل شهادة المجهول حاله؛ إذ لا بد من تركيته حتى تقبل شهادته، فقد تكون شهادته في خصومات يلزم غيره بسببها دم أو حد أو مال.

قال الحافظ صالح بن محمد الملقب بجزرة رحمه الله: "كما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة"<sup>(١)</sup>. فقد يأتي الراوي بحديث في الحلال أو الحرام، فينتدين الناس بالنص الذي يرويه.

قال سليمان بن مهران؛ الأعمش رحمه الله: "كان بالكوفة شيخ يقول: سمعت علي بن أبي طالب يقول: "إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد يرد إلى واحدة". والناس عنفاً وحداً في ذلك، يأتونه ويسمعون منه. قال: فأتيته ففرعت عليه الباب، فخرج إليّ شيخ، فقلت له: كيف سمعت من علي بن أبي طالب يقول: "إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد" قال: سمعت علي بن أبي طالب، فإنه يرد إلى واحد، فقلت له: أنى سمعت هذا من علي؟ فأخرج إليّ كتابه إذا فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما سمعت من علي بن أبي طالب يقول: "إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره" قال: قلت: ويحك! هذا غير الذي تقول! قال: الصحيح هو هذا، لكن هؤلاء أرادوني على ذلك"<sup>(٢)</sup>.

فلا بُدَّ - والأمر كذلك - من شهادة تشهد بأمرين؛ تشهد بعلم الراوي، وأنه من أهل هذه الصنعة، وتشهد بعدالته، وأنه ليس من المقدوح فيهم من هذه الناحية.

قال ابن أبي حاتم: "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا من جهة النقل والرواية، وَجَبَ أَنْ نُمَيِّزَ بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبوت والإتقان منه، وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة. وَلَمَّا كَانَ الدين هو الذي جاءنا عن الله عَزَّ وَجَلَّ، وعن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنقل الرواة، حَقُّ عَلَيْنَا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة" (٣) والبحث عن أحوالهم "عُدَّ من الواجبات؛ للحاجة إليه، وممن صَرَّحَ بذلك النووي، والعز بن عبد السلام، ولفظه في قواعده: القدح في الرواة واجب لما فيه من إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام، وكذلك كل خير يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه" (٤).

وابتدأ أهل الحديث ورواؤه ذكر الرواة بما فيهم من جرح أو تعديل فإنه "إذا سلك الراوي طريقاً تلحق به الظنَّة، ويلوح ممن سلكها للعلماء أمارات التُّهْمَة، لزم أهل المعرفة بيان أمره، وإظهار حاله، وإشادة ذكره؛ لِيَتَوَقَّفَ عن الاحتجاج به، وإن كان غير مقطوع على كذبه" (٥) وهذا الذي استقر عليه عمل الأئمة، كان قد سبق له السابقون، من أمثال يحيى بن سعيد رحمه الله، قال: "سألت شعبة وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس عن الرجل لا يحفظ، أو يُتَّهَمُ في الحديث فقالوا جميعاً: بَيِّنْ أَمْرَهُ" (٦) فصار الأمر على الوجوب فيمن هذا حاله، أعني: من يحتاج إلى بيان، وقد يكون أمر الراوي أكثر من ذلك، حين يتجاوز حاله الحفظ أو التهمة في الحديث، فيقع في الكذب على

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فعندئذ " يجب إنهاء أمره إلى السلطان، والاستعانة في النكير عليه بمن وُجِدَ من الأعوان" (٧).

وحين يُسأل أبو حاتم عن رجل يروى أحاديث مَكْذُوبَة موضوعة يجب بخطه" ما روى هذه الأحاديث إلا كَذَّاب، ويحتاج أن يبين ضعف هذه الأحاديث لهذا الرجل الذي حدث بها إنها موضوعة؛ لا أصل لها، فإن رَجَعَ عنها وإلا على السلطان أن ينهائهم عن روايتها، فإن انتهى وإلا عاقبه بما يراه" (٨).

وكذلك كان؛ فقد ذكر الإمام الشافعي شعبة فقال: "لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث؛ وإلا استعديت عليك بالسلطان" (٩) وقد بلغ من عبد الرحمن بن مهدي أن يُعَلِّقَ بِالْمُقَرَّرِ الظُّفْرَ والسَّنان، ويستعدي عليه القاضي والسلطان، قال رحمه الله: "استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث التي يحدثها عن القاسم، فقال: لا أعود" (١٠).

وقد تجاوز الأمر استعداد السلطان، إلى الإنكار على السلاطين أنفسهم؛ إن كانوا يقولون على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثاً في إسناده وهم أو خطأ أو تحريف، قال ابن خزيمة: "كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد، فحدث عن أبيه بحديث وهم في إسناده، فرددته عليه، فلما خرجت من عنده قال لي أبو زيد القاضي: قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة، فلم يقدر واحد منا أن يرُدَّ عليه، فقلت: لا يحل لي أن أسمع حديثاً لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفيه خطأ وتحريف فلا أردّه" (١١).

وذهب جمهور العلماء منهم النووي والغزالي إلى أن الجرح جائز بل واجب للضرورة الملحة مستدلين بما يلي:—

قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) (الحجرات: من الآية ٦) ولا يعرف حال الفاسق إلا ببيانه.

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حينما سألته عن معاوية بن أبي سفيان، وأبي جهم قال صلى الله عليه وسلم: "أمّا أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأمّا معاوية فصعلوك لا مال له"<sup>(١٢)</sup>.

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صدق ذو الـيدين"<sup>(١٣)</sup> وذو الـيدين غيبة في ظاهرها.

وغيرها من الروايات، وإن كان ظاهر هذه الروايات يشير إلى جواز الجرح، ولكن لم يقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعن أو التتقيص أو العيب، إنما كان قصده البيان والنصح والإرشاد، وكذلك جَوَزَ جرح الرواة لحفظ ساحة السنة النبوية وأجمعت الأمة على جوازه بل وجوبه للمصلحة العامة وإذا جَوَزَ العلماء الجرح للضرورة الشرعية، فقد قيدوا هذا الجواز بما يلي:-

- لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، قال السخاوي: "لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد"<sup>(١٤)</sup>.

- لا يجوز الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل.

- لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه، ومن لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية.

قال الذهبي: "كذلك من تكلّم فيه من المتأخرين لا أوردُ منهم في هذا الكتاب إلا من قد تبيّن ضعفه واتضح أمره إذ العمدّة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمفيدةين والذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين، ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة"<sup>(١٥)</sup>.

المطلب الثاني: بداية ظهور الجرح والتعديل.

ابتدأ الجرح والتعديل بالظهور منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم، ثم صار يتعاطف سنامه، كلما ابتعد الناس عن عهد النبوة؛ لرقعة الدين عند الناس، وانتشار المذاهب، والتناصر بالكذب والكذابين.

قال ابن عدي في الكامل: "ذكر مَنْ استجاز تكذيب من تبين كذبه؛ من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا؛ رجلاً رجلاً، فمن الصحابة" <sup>١٦</sup> ثم ذكر عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم <sup>(١٧)</sup>.

ثم ذكر ابن عدي مَنْ تكلم في الرجال من التابعين <sup>١٨</sup>، فذكر السعديين، ابن المسيب وابن جبير، وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير بن العوام، وعبد الرحمن؛ الأعرج، وأبا صالح؛ ذكوان وغيرهم.

ومضى ابن عدي رحمه الله في بيان رجال الجرح والتعديل طبقة طبقة إلى أن قال: "قد ذكرت أسامي مَنْ استجاز لنفسه الكلام في الرجال؛ من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم طبقة طبقة، إلى يومنا هذا، أو مَنْ نصب نفسه لذلك، وحفظ عنه من الثقات والضعاف، ومن حضرني في الحال اسمه، وذكرت لكل واحد منهم البعض من فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرجال، ولأجله يسألونهم، وتسليم الأئمة لهم ذلك" <sup>(١٩)</sup>.

قال الحاكم: "ذكرت في كتاب المزيكين لرواة الأخبار على عشر طبقات، في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً، فالطبقة الأولى منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها" <sup>(٢٠)</sup>.



قال ابن الصلاح: "روينا عن صالح بن محمد الحافظ؛ جزرة، قال: أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهؤلاء ... أول من تصدى لذلك وعني به، وإلا فالكلام فيهم جرحاً وتعديلاً متقدماً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجوز ذلك صوتاً للشريعة ونفيًا للخطأ والكذب عنها"<sup>(٢١)</sup>.

### المطلب الثالث: ألفاظ علماء الجرح والتعديل.

ابتدأ العلماء في ألفاظ الجرح والتعديل كما يُبتدأ في كل علم يجد وينشأ، فكانت الألفاظ أول الأمر ذات دلالة عامة، تشير إلى أن الراوي ثقة مقبول الرواية، أو ضعيف مردود الرواية، ثم بدأت تظهر بين الطبقتين حالات من القبول أو الرد غير المطلق، فيقبل للراوي حديثه في باب أو حال، ويرد كذلك في باب أو حال آخر.

كما أثر عن بعض الأئمة أكثر من لفظ في الراوي الواحد، يجرحه مرة، ويعدله أخرى، ولا يدرك مقصد الإمام حتى "نعلم بالاستقراء التام: عُرف ذلك الإمام الجيهنزي، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة"<sup>(٢٢)</sup>.

وقد يجرح أحد الأئمة راوياً، ويعدله آخر، وترد أحياناً ألفاظ عن بعض الأئمة يتنازعها الاحتجاج بالراوي وعدمه.

والمشتغل في هذا الفن يفترق إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك، من العبارات المتجاذبة"<sup>(٢٣)</sup> والألفاظ المتشعبة أو المتساهلة.

وتختلف مقاصد الأئمة في ألفاظهم، ولذلك قال الذهبي رحمه الله: "تجب حكاية الجرح والتعديل"<sup>(٢٤)</sup> ونسبة اللفظ إلى صاحبه، فإن اللفظة الواحدة تجري على لسان إمام وآخر، وتختلف مقاصدهم فيها.

وكانت ألفاظ العلماء متفاوتة المعنى، فلربما خفي معناها حتى على رجال الحديث أنفسهم، فيسألون أصحاب اللفظ عما يريدون به، وأمثلة ذلك كثيرة.

قال أحمد بن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان "ليس به بأس" وفلان "ضعيف" قال: إذا قلت لك: "ليس به بأس" فهو "ثقة" وإذا قلت لك: هو "ضعيف" فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه<sup>(٢٥)</sup>.

المبحث الثاني: مراتب الجرح والتعديل، نشأتها وتاريخها وحكم حديث كل مرتبة.

المطلب الأول: المرتبة في اللغة والاصطلاح:

أولاً: المرتبة في اللغة.

قال ابن فارس: "رَتَبَ الشيء، إذا انتصب واستقر، والرتبة: المنزلة، وما في عيشه رَتَب، إذا كان مستقيماً، ورتب الأرض، إذا دام، والرتب، ما أشرف من الأرض، كالدرج، تقول: رَتَبَة، ورتب، كقولك: درجة ودرج. ويقال: الرتب: أن تجعل أربع أصابعك مضمومة"<sup>(٢٦)</sup>.

وقال ابن منظور في لسان العرب: "رتب الشيء يرتب رتوبا وترتَّب: ثبت فلم يتحرك، وعيش راتب: ثابت دائم، والرتبة: الواحدة من رتبات الدرج، والرتبة والمرتبة: المنزلة عند الملوك ونحوها وفي الحديث: "من مات على مرتبة من هذه المراتب بعث عليها"<sup>(٢٧)</sup> المرتبة الرفيعة وجمعها: مراتب. قال الأصمعي: المرتبة المرقبة وهي أعلى الجبل، وقال الخليل: المراتب في الجبل والصحاري: هي الأعلام التي تُرتَّب فيها العيون والرقباء"<sup>(٢٨)</sup>.

ثانياً: المرتبة في الاصطلاح:

لم يقف الباحث على وصف لمعنى المرتبة في الجرح والتعديل عند العلماء، ويمكن بالنظر للأصل اللغوي وضع تعريف اصطلاحى لمعنى: مراتب

الجرح والتعديل، وهو: "تقييم حال الراوي بلفظ أو ألفاظ، دارجة بين أهل الجرح والتعديل، تجرحه أو تعدله".

**المطلب الثاني: مراتب الجرح والتعديل في زمن الرواية.**

ويبرز في الفجر الصادق لعلم "الجرح والتعديل" جمعت الألفاظ في مجموعات متناغمة، بينها توحد واتفاق، أولها للتعديل، والأخرى للجرح، عرفت عند أهل الصنعة باسم: "مراتب الجرح والتعديل".

**عبد الرحمن بن مهدي، شيخ المراتب وإمامها.**

وَأَوَّلُ مَنْ أَسْرَجَ لِهَذِهِ الْمَرَاتِبِ خَيْلَهُ، وَشَدَّ مِنْزَرَهُ وَأَحْيَى لَيْلَهُ، الإمام الحجة عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى.

قال أبو موسى؛ محمد بن المثنى: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: "احفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يُخْتَلَفُ فيه، وآخر يَهُمُّ، والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس.

وآخر يَهُمُّ، والغالب في حديثه الوَهْمُ، فهذا يترك حديثه؛ يعني لا يحتج بحديثه" (٢٩).

**خلاصة المراتب عند ابن مهدي كما يلي:**

**المرتبة الأولى:** مرتبة الحافظ المتقن، وحديثه من أعلى درجات الصحيح.

**المرتبة الثانية:** مرتبة الراوي الذي يَهُمُّ، وغالب حديثه الصحة، فهذا ينتقى حديثه، فيؤخذ ما لم يَهُمُّ فيه، وحديثه متفاوت بين الحسن والصحيح.

**المرتبة الثالثة:** مرتبة الراوي الذي يَهُمُّ، والغالب في حديثه الوهم، وهذا لا يحتج بحديثه، وحديثه من أنواع الضعيف، وقد تصلح للاعتبار، أما الاحتجاج فلا.

والثاني من الأئمة الذين صاغوا مراتب الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي.

وجاءت مراتبه في كتابه "الجرح والتعديل" على هَدي ابن مهدي وسننه، إذ جعلها ثلاث مراتب رئيسة، وإنّ توسع في المرتبة الثانية.

ولابن أبي حاتم ترتيبان لمراتب الجرح والتعديل قال رحمه الله: "والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله عز وجل، وفروضة وأمره ونهيه، ... على مراتب أربع<sup>(٢٠)</sup> فمنهم:

المرتبة الأولى: الثَّبتُ الحافظ: الورع المتقن الجَهِد، الناقد للحديث، فهذا الذي لا يُختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال، ومنهم.

المرتبة الثانية: العدل في نفسه: الثَّبتُ في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه، ومنه.

المرتبة الثالثة: الصدوق الورع: الثَّبتُ الذي يَهْمُ أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه، ومنهم.

المرتبة الرابعة: الصدوق الورع المغفل: الغالب عليه الوَهْمُ والخطأ، والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

المرتبة الخامسة: وخامس: قد ألصق نفسه بهم، ودَلَّسَهَا بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، وَمَنْ قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، وي طرح روايته<sup>(٢١)</sup>.

## ترتيب آخر لابن أبي حاتم:

وله رحمه الله ترتيب آخر قَسَمَ فيه المراتب الخمس السابقة، باعتبار الجرح والتعديل، فجعل مراتب للتعديل، وأخرى للجرح.

قال فيه: "باب بيان درجات رواة الآثار، أخبرنا أحمد بن سنان الواسطي، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف فيقول: رجل صالح<sup>(٣٢)</sup> الحديث يغلبه، يعني: شهوة الحديث تغلبه.

وقال: حدثني أبي، أخبرنا عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له: أبو خَلْدَةَ ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثقة: سفيان وشعبة<sup>(٣٣)</sup> قال أبو محمد<sup>(٣٤)</sup>: فقد أخبر أن الناقل للآثار، والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأولى<sup>(٣٥)</sup>: الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية: أهل الصدق والأمانة.

ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه "ثقة" أو "متقن ثبت" فهو ممن يحتج بحديثه، وقوله: "ثقة" موافق للمرتبة الأولى عند عبد الرحمن بن مهدي، وقوله: "متقن ثبت" متقدمة على المرتبة الأولى.

وإذا قيل له: إنه "صدوق" أو: "محله الصدق" أو: "لا بأس به" فهو ممن يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وهي موافقة للمرتبة الثانية من حيث المعنى عند عبد الرحمن بن مهدي.

وإذا قيل: "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة؛ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل: "صالح الحديث" فإنه يُكْتَبُ حَدِيثُهُ للاعتبار<sup>(٣٦)</sup>، وهي موافقة للمرتبة الثالثة عند عبد الرحمن بن مهدي، فإنَّ مَنْ هذا حاله، لا يحتج بحديثه منفرداً.

وإذا أجابوا في الرجل: بـ "لَيْنَ الحديث" فهو مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وينظر فيه اعتباراً<sup>(٣٧)</sup>.

وإذا قالوا: "ليس بقوي" فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه.  
وإذا قالوا: "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني؛ لا يطرح حديثه بل يعتبر به.  
وإذا قالوا: "متروك الحديث" أو: "زاهب الحديث" أو: "كذاب" فهو ساقط الحديث؛ لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة<sup>(٣٨)</sup>.

#### خلاصة المراتب عند ابن أبي حاتم أربع:

المرتبة الأولى: مرتبة "الثقة الحجة" و"الثقة" وحديثهما من أعلى درجات الصحيح.

المرتبة الثانية: مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه، وهي درجات.  
الدرجة الأولى: "الصَدُوق" أو: "محلّه الصدق" أو: "لا بأس به"، وحديثه يُكْتَبُ وينظر فيه، يعني: يصلح للاحتجاج.  
الدرجة الثانية: "الشيخ" وحديثه يُكْتَبُ وينظر فيه، يعني: يصلح للاحتجاج، لكنه دون سابقه.

الدرجة الثالثة: "صالح الحديث" يُكْتَبُ حَدِيثُهُ للاعتبار، يعني: يصلح حديثه إن وُجِدَتْ له طُرُقٌ تقويه، من المتابعات أو الشواهد، وإلا فلا يصح الاحتجاج به مع الانفراد.

الدرجة الرابعة: "لَيْن الحديث" وهي أول مراتب الجرح عنده، ويكتب حديثها للاعتبار.

الدرجة الخامسة: "ليس بقوي" وهي دون سابقتها، يكتب حديثها للاعتبار.

الدرجة السادسة: "ضعيف الحديث" وهي كما قال ابن الصلاح: "لا يطرح حديثه بل يعتبر به" (٣٩).

المرتبة الثالثة: "متروك الحديث" أو: "ذاهب الحديث" أو: "كذاب" فهو ساقط الحديث؛ لا يكتب حديثه.

تبسيط مراتب ابن أبي حاتم:

وهذا عرض يبسط مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم وييسرها:

أولاً: مراتب التعديل:

١. ثقة حجة، ثقة، وحديثها صحيح.

٢. صدوق، محله الصدق، لا بأس به، وحديثها بين الصحيح والحسن.

٣. شيخ، يصلح حديثها للاعتبار.

٤. صالح الحديث وحديثها يصلح للاعتبار.

ثانياً: مراتب التجريح:

١. لين الحديث، وحديثها يصلح للاعتبار.

٢. ليس بقوي، وحديثها يصلح للاعتبار.

٣. ضعيف الحديث، وحديثها ضعيف.

٤. متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب، وحديثها ضعيف جداً أو موضوع مكذوب.

### المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل بعد زمن الرواية:

ابن الصلاح ثالث الأئمة الذين صاغوا مراتب الجرح والتعديل.

قال رحمه الله<sup>(٤٠)</sup>: "بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه "الجرح والتعديل" فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكرناه ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى:

قال رحمه الله: أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب:

الأولى: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد إنه: "ثقة أو متقن" فهو ممن يحتج بحديثه.

قلت<sup>(٤١)</sup>: وكذا إذا قيل: "ثبت أو حجة" وكذا إذا قيل في العدل إنه: "حافظ أو ضابط" والله أعلم.

الثانية: قال ابن أبي حاتم إذا قيل إنه: "صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به" فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

قلت: هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه. وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع، وإن لم نستوف النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا؛ هل له أصل من رواية غيره؟

الثالثة: قال ابن أبي حاتم إذا قيل: "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.



الرابعة: قال: إذا قيل: "صالح الحديث" فإنه يُكتب حديثه للاعتبار.

قلت: وقد جاء عن أبي جعفر؛ أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث،<sup>(٤٢)</sup> والله أعلم.

وقال رحمه الله: وأما ألفاظهم في الجرح فهي على مراتب.

أولها: قولهم "لين الحديث" قال ابن أبي حاتم، إذا أجابوا في الرجل "بلين الحديث" فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

قلت: وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الإمام، فقال له: إذا قلت: فلان لين أيش تريد به. قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة<sup>(٤٣)</sup>.

الثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قالوا: "ليس بقوي" فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه، إلا أنه دونه.

الثالثة: قال: إذا قالوا: "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

الرابعة: قال: إذا قالوا: "متروك الحديث" أو "ذاهب الحديث" أو "كذاب" فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة.

قال الخطيب أبو بكر: أرفع العبارات في أحوال الرواة أن يقال: "حجة أو ثقة" وأدونها أن يقال: "كذاب ساقط"<sup>(٤٤)</sup>.

تبسيط مراتب ابن الصلاح:

وهذا عرض يبسط مراتب الجرح والتعديل عند ابن الصلاح ويبسرها:

### أولاً: مراتب التعديل:

١. ثقة، متقن، ثبت، حجة، حافظ، ضابط، وحديثها صحيح.
٢. صدوق، محله الصدق، لا بأس به، وحديثها بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح: "يكتب حديثه وينظر فيه" (٤٥).
٣. شيخ، يصلح حديثها للاعتبار، قال ابن الصلاح: "يكتب حديثه وينظر فيه" (٤٦) إلا أنها دون سابقتها.
٤. صالح الحديث، وحديثها يصلح للاعتبار، قال ابن الصلاح: "يكتب حديثها للاعتبار" (٤٧).

### ثانياً: مراتب التجريح:

١. لين الحديث، وحديثها يصلح للاعتبار.
٢. ليس بقوي، وحديثها يصلح للاعتبار، وهي دون سابقتها.
٣. ضعيف الحديث، وحديثها ضعيف، قال ابن الصلاح: "فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه، بل يعتبر به" (٤٨).
٤. متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب، قال ابن الصلاح: "ساقط الحديث، لا يكتب حديثه" (٤٩).

قال الحافظ العراقي معقباً على ذكر ابن الصلاح مراتب الجرح والتعديل على سنن ابن أبي حاتم: "اقتصر المصنف تبعاً لابن أبي حاتم على أن هذه الدرجة الأولى (٥٠) وكذا قال الحافظ أبو بكر الخطيب في "الكفاية" أرفع العبارات أن يقال: حجة أو ثقة انتهى.

وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه "ميزان الاعتدال" درجة قبل هذه هي أرفع منها، وهي أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة

الأولى، إمّا باللفظ بعينه كقولهم: "ثقة ثقة" أو مع مخالفة اللفظ الأول، كقولهم: "ثقة ثبت" أو "ثبت حجة" أو نحو ذلك، وهو كلام صحيح، لأنّ التأكيد الحاصل بالتكرار؛ لا بد أن يكون له مزية على الكلام الخالي عن التأكيد، والله أعلم<sup>(٥١)</sup>.

### الذهبي رابع الأئمة الذين صاغوا مراتب الجرح والتعديل:

قال الإمام الذهبي<sup>(٥٢)</sup>: أعلى العبارات في الرواة المقبولين:

المرتبة الأولى: "ثبت حجة" وثبت حافظ" وثقة متقن".

المرتبة الثانية: "ثقة"<sup>(٥٣)</sup>.

المرتبة الثالثة: "ثقة صدوق" و"لا بأس به" و"ليس به بأس".

المرتبة الرابعة: "محلّه الصدق" جيد الحديث" و"صالح الحديث" و"شيخ وسط" و"شيخ حسن الحديث" و"صدوق إن شاء الله" و"صويلح" ونحو ذلك.

وقال: وأردى عبارات الجرح:

الأولى: "دجال" "كذاب" أو "ضاع؛ يضع الحديث".

الثانية: "متهم بالكذب" و"متفق على تركه".

الثالثة: "متروك ليس بثقة" و"سكتوا عنه" و"ذهاب الحديث" و"فيه نظر"<sup>(٥٤)</sup> و"هالك" و"ساقط".

الرابعة: "واه بمرة" و"ليس بشيء" و"ضعيف جدًا" و"ضعفوه" و"ضعيف" و"واه" و"منكر الحديث" ونحو ذلك.

الخامسة: "يضعف" و"فيه ضعف" و"قد ضُفِّ" و"ليس بالقوي" و"ليس بحجة" ليس بذاك" يُعَرَّفُ وَيُنَكَّرُ" فيه مقال" تكلم فيه" لين" سيئ الحفظ" لا يحتج بحديثه" اختلف فيه" صدوق لكنه مبتدع" ونحو ذلك من العبارات التي تدل

بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتاج به مع لين ما فيه<sup>(٥٥)</sup>.

والخامس والسادس من الأئمة الذين صاغوا مراتب الجرح والتعديل، الحافظ العراقي<sup>(٥٦)</sup> والإمام إبراهيم بن موسى الأبناسي<sup>(٥٧)</sup>.

وهما عصريان وبلديان، وكلامهما مقارب، حيث أورد كل كلامه حاشية على مقدمة ابن الصلاح، وتكاد تتحد ألفاظهما، وقل أن تختلف<sup>(٥٨)</sup>، واعتمد الباحثان كلام الأبناسي، لحسن ترتيبه، وأجادة عبارته في هذا المبحث، وهذا شأن المتأخر حين ينظر في كلام من سبقه.

قال رحمه الله: "مراتب التعديل على أربع طبقات:

أعلاها<sup>(٥٩)</sup>: تكرير لفظ التوثيق، وسواء كرر اللفظ بعينه كقوله: "ثقة ثقة" أو مع غيره كقوله: "ثبت ثقة" أو "ثقة حجة".

الثانية: أن يقول "ثقة" أو "ثبت" أو "حجة" ولم يكرر.

الثالثة: "ليس به بأس" أو "لا بأس به" أو "صدوق" أو "مأمون" أو "خير" وليس منها: "محله الصدق" كما قال المصنف<sup>(٦٠)</sup> تبعاً لابن أبي حاتم، والظاهر جعلها المرتبة الرابعة، كما قال صاحب الميزان<sup>(٦١)</sup>.

الرابعة: "محله الصدق" أو "رووا عنه" أو "إلى الصدق ما هو" أو "شيخ وسط" أو "وسط" أو "شيخ صالح الحديث" أو "مقارب الحديث" أو "جيد الحديث" أو "حسن الحديث" أو "صويلح" أو "صدوق إن شاء الله" أو "أرجو أنه ليس به بأس" أو نحو ذلك.

قال: وأما ألفاظ التجريح:

"المرتبة الأولى؛ وهي ألين ألفاظ التجريح: "فلان فيه مقال" "فلان ضَعْفٌ" "فلان تعرف وتكرر" "فلان ليس بالمتين" أو "ليس بحجة" أو "ليس بعمدة"

أو "ليس بالمرضي" أو "فلان للضعف ما هو" وسيئ الحفظ" وفيه خلف" وطعنوا فيه" وتكلموا فيه".

المرتبة الثانية: وهي أشد من الأولى "فلان واه" "فلان ضعفوه" "فلان منكر الحديث".

المرتبة الثالثة: وهي أشد منهما "فلان ضعيف جداً" "فلان واه بمره" "فلان لا يساوي شيئاً" "فلان مطرح وصرحوا حديثه" "وارم به" "ورد حديثه".

المرتبة الرابعة: "فلان متهم بالكذب" و "هالك" وليس بثقة" و "لا يعتبر به" و "فيه نظر" و "سكتوا عنه" وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه.

المرتبة الخامسة: ولم يذكرها المصنف<sup>(٦٢)</sup> "فلان وضاع" "فلان دجال" ولهم ألفاظ أخر، يستدل بهذه عليها.

قال الحافظ العراقي في الألفية:

والجرح والتعديل قد هذب ابن أبي حاتم إذ رتبته

والشيخ<sup>٦٣</sup> زاد فيهما وزدت ما في كلام أهله وجذت

ثم ساق رحمه الله مراتب التعديل، وأتبعها بمراتب التجريح<sup>(٦٤)</sup>.

والسابع من الأئمة الذين صاغوا مراتب الجرح والتعديل، أحمد بن حجر العسقلاني.

أورد ابن حجر مراتب الجرح والتعديل في "نخبة الفكر" وشرحها له "نزهة النظر"<sup>(٦٥)</sup> والحق أن مراتبه رحمه الله من أجود ما صيغ في هذا الباب، فقد أفاد ممن سبقه، وجاء بترتيب حسن، فجزاه الله تعالى خيراً.

وإن يكن ثمة ملحظ ترتبيه المراتب، فمن ثلاث نواح:

الأولى: عدم استغراقه ألفاظ الجرح والتعديل.

والثانية: عدم ذكره المراتب جميعها.

والثالثة: تركه الحكم على حديث هذه المراتب.

ويعتذر عن الأولى، بأنَّ القياس على المذكور ممكن.

وعن الثانية: بأنَّ ما أورده في التقريب يسد النقص، ويرفؤه.

وعن الثالثة: بأنه لا يخفى على طلبة العلم مراده في الغالب.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله<sup>(١٦)</sup>: "ومن أهم ذلك بعد الاطلاع، معرفة مراتب الجرح والتعديل.

قال الحافظ: وللجرح مراتب:

أسوؤها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بـ: أفعال، كـ: أكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو: هو ركن الكذب، ونحو ذلك، ثم: دجال أو وضاع، أو كذاب، لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها.

وأسهلها: قولهم: فلان لئى، أو سيئ الحفظ، أو فيه أدنى مقال.

ثم أجمل الحافظ المراتب فقال: "وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكّر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال".

وقال: مراتب التعديل:

"ومن المهم أيضاً معرفة، مراتب التعديل:

وأرفعها: الوصف أيضاً، بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بـ: أفعال، كـ: أوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبت<sup>(١٧)</sup>.

ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل، أو صفتين، كتقّة ثقة، أو ثبت ثبت، أو تقّة حافظ، أو عدل ضابط، أو نحو ذلك.

وأدناها: ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، ك: شيخ، ويُرَوَّى حديثه، ويُعْتَبَرُ به، ونحو ذلك من مراتب، لا تخفى".

ونقل الإمام السيوطي في التدريب<sup>(٦٨)</sup>، زيادة ابن حجر المرتبة الأولى في التعديل مقراً له، دون الإشارة إلى أنه ناقل عن غيره، وكذلك فعل كثير من العلماء الذين تكلموا في الجرح والتعديل، كاللكنوي وغيره.

تفصيل آخر للمراتب ذكرها الحافظ في التقریب:

وللحافظ ابن حجر رحمه الله تفصيل أكثر دقة مما ورد في النخبة وشرحها له، أورده في مقدمة كتابه "التقريب" قال: "انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة:

فأولها: الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم<sup>(٦٩)</sup>.

الثانية: مَنْ أَكَّدَ مدحه، إمَّا بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: مَنْ أَفْرَدَ بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: مَنْ قَصَرَ عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: مَنْ قَصَرَ عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهيم، أو له أوهام، أو يخطيء، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك مَنْ رمي بنوع من البدعة، كالنشيع والقدَر، والنَّصَب، والإرجاء، والتَّجَهُم، مع بيان الداعية من غيره<sup>(٧٠)</sup>.

السادسة: مَنْ لَيْسَ له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُتْرَك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليَن الحديث.

السابعة: مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظٍ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: مَنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمَعْتَبَرٍ، وَوُجِدَ فِيهِ إِطْلَاقُ الضَّعْفِ، وَلَوْ لَمْ يَفْسَرْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظٍ: ضعيف.

التاسعة: مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُوثَّقْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظٍ: مجهول.

العاشرة: مَنْ لَمْ يُوثَّقِ الْبَيْتَةُ، وَضُعُفٌ مَعَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: مَنْ أَتَاهُمُ بِالْكَذِبِ.

الثانية عشرة: مَنْ أَطْلُقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَذِبِ، وَالْوَضْعُ<sup>(٧١)</sup>.

رأي بعض العلماء في مراتب "تقريب التهذيب".

ويرى بعض أهل العلم أنَّ هذه المراتب الواردة في "التقريب" إنما هي خاصة بالحافظ ابن حجر في كتابه التقريب، وليست مطلقة في الباب نفسه.

قال أستاذنا عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله: "قد قسم الحافظ ابن حجر في فاتحة كتابه "تقريب التهذيب" مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ولكن يبدو للمتأمل في كلامه أنَّ هذه المراتب مرتبطة بما ساقه في كتابه فقط، وأنها اصطلاح له فيه، وليست هي لمراتب الجرح والتعديل مطلقاً في كل كتاب، كما فهمه شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في تعليقه على "الباعث الحثيث" فوهم<sup>(٧٢)</sup> وإليك عبارة الحافظ ابن حجر في كتابه المذكور، قال رحمه الله تعالى: "... وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وُصِفَ به، بالخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً، تجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى



نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشكّل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راو منه، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه.

وباعتبار ما ذكرت، انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة... ثم ذكرها.

ومما يؤكد هذا الذي قلته: أنها مراتب مرتبطة بكتابه، واصطلاح له فيه فقط، أنه قال: "المرتبة السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أهله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث". انتهى.

والوصف بلفظ "مقبول" اصطلاح له فيه قطعاً، لم يُذكر في كتب سابقه، ولا ذكره المؤلف اللكنوي، عن أحد هنا - مع استقصائه - بدءاً من ابن أبي حاتم، وانتهاءً بالسخاوي والسندي، فدل هذا على أن هذا التقسيم للمراتب من الحافظ ابن حجر خاص بكتابه "تقريب التهذيب" فحسب<sup>(٧٣)</sup>.

وبنحو قول أستاذنا أبي غدة، قال الأستاذ علي الحلبي: "إنما هي خاصة بالحافظ ابن حجر، وليست مطلقة عند جميع النقاد والأئمة"<sup>(٧٤)</sup> كما سمعت الكلمة نفسها من ثقات علماء بلادنا حفظهم الله تعالى وبارك جهودهم.

والذي يراه الباحثان، أن هذه المراتب ثمرة جهد الأئمة، منذ عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله إلى زمن ابن حجر رحمه الله، والبناء عليها، واعتمادها، أولى من الإغضاء من قيمتها وتركها، وحملها على كتاب بعينه، لا سيما وأن المراتب التي أوردها الحافظ ابن حجر في النزهة لا تغاير ما ورد عنده في التقريب بشكل رئيس.

وممن اعتبر المراتب الواردة في مقدمة "التقريب" مراتب مطلقة الإمام الصنعاني رحمه الله في "توضيح الأفكار" (٧٥) قال: "والذي في مقدمة التقريب للحافظ، أنه جعل أفعال وتكرير الصيغة مرتبة واحدة، هي أول المراتب" ولمّا جاء إلى مراتب التجريح، جمع بين ما ورد في "النخبة" وشرحها، وما ورد في "التقريب" قال: "والذي في مقدمة" التقريب" أنه جعل المرتبة الثانية عشر من أطلق عليه اسم الكذب والوضع... وهي أول المراتب هنا، وفي "النخبة" وشرحها، الطعن يكون بعشرة أشياء إلى أن قال: فجعل الوصف بالكذب أول المراتب بأي عبارة كان" (٧٦).

وإنزال بقية ألفاظ الجرح والتعديل، على ما استقرت عليه المراتب عند الأئمة المتأخرين، أمر مقدور عليه، بقياس الكلمة على مثيلاتها وما شابهها" فالواقف على عبارات القوم، يفهم مقاصدهم، لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك" (٧٧).

هذه مراتب الجرح والتعديل، من حيث نشأتها، فقد ابتدأت كلمة كلمة، ثم امتد جذرٌ نَوَحَتْهَا، وسما فرعها، وآتت أكلها، بتتسيق الأئمة لها على هذا النمط الحسن.

#### مراتب الجرح والتعديل، عند يحيى بن معين.

ويسوق الباحث ختاماً: مراتب الجرح والتعديل، عند يحيى بن معين رحمه الله كما يتصورها أستاذنا محمد نور سيف، قال: "تقسيم تلك العبارات إلى مجاميع بحسب ما تدل عليه أو تمثله، في جرح الرواة أو تعديلهم، والاستعانة بذلك على معرفة مراتب الرواة عنده، وقد اتضح لي أنها تشكل مجاميع يمكن أن تنتظمها المراتب التالية:

المرتبة الأولى: مرتبة النقات الذين يحتج بحديثهم، وتقبل روايتهم ويعمل بها، وهي أعلى المراتب، وترد فيها العبارات التالية:

١. ثبت. ٦. ثقة، لم يذكره إلا بخير.
  ٢. ثقة مأمون. ٧. لم يذكره إلا بخير.
  ٣. ثقة. ٨. صدوق، أو: رجل صدق.
  ٤. ليس به بأس، ثقة. ٩. شيخ صدوق.
  ٥. ليس به بأس.
- المرتبة الثانية: مَنْ تقبل روايتهم على ضعف فيهم، فيكتب حديثهم، ولا يحتج به، ولكن ينظر ويعتبر، وترد فيها العبارات التالية:

١. ثقة، ليس بحجة. ٩. ليس بالقوي، ولكن يعتبر.
  ٢. صدوق، ليس بحجة. ١٠. ليس بالقوي، لم يقو أمره.
  ٣. ليس بحجة. ١١. شيخ.
  ٤. ليس يحتج بحديثه. ١٢. شويخ، ليس به بأس.
  ٥. صالح الحديث. ١٣. ثقة، يحدث بمناكير.
  ٦. في حديثه ضعف. ١٤. ليس له فيه كبير رأي.
  ٧. ليس حديثه بذاك، وهو صالح. ١٥. ليس بمتروك.
  ٨. ليس بذاك. ١٦. ضعيف.
- المرتبة الثالثة: مَنْ يُردّ حديثهم ولا يكتب، وهؤلاء ممن عرفوا بالكذب، تخرصًا وعمدًا، أو توهمًا وغفلة، فيترك حديثهم، وتردّ في هذه المرتبة العبارات التالية:

١. ليس بشيء. ٨. لا يكتب حديثه، ولا كرامة.
٢. ليس بثقة. ٩. لا يحل لأحد أن يكتب عنه.
٣. لا يساوي شيئًا. ١٠. كذاب، يكذب.

٤. لا يساوي فلساً.
١١. كذاب، ليس بشيء.
٥. ليس بثقة ولا مأمون.
١٢. كذاب خبيث.
٦. لا يكتب عنه.
١٣. ليس بثقة، يسرق الحديث.
٧. متروك الحديث.
١٤. يضع الحديث.

قال الأستاذ محمد نور سيف: وقد تلمست هذه المراتب من أقوال يحيى بن معين، حيث يرد في ثنايا تراجم الرواة أنه أهلٌ لأن يحتج به، ويريد به حديث الثقات الأثبات، ويقابله عنده من لا يحتج به، أي: لا يقوم مقام حديث أولئك، لما في حديثه من بعض الوهم والخلل، لكن يُنظرُ فيه، ويقدم غيره عليه. أما ما نزل عن ذلك، فيترك، فالمراتب عنده ثلاث: مرتبتان للتعديل، ومرتبة للتجريح<sup>(٧٨)</sup>.

مراتب الجرح والتعديل عند الإمام السخاوي، وينقلها عنه اللكنوي.

وممن أحسن وأجاد في بيان هذه المراتب، الإمام السخاوي رحمه الله في كتابه "فتح المغيب"<sup>(٧٩)</sup> ثم جاء اللكنوي رحمه الله فخصص كلام السخاوي واختصره قال: "وذكر السخاوي"<sup>(٨٠)</sup> في "شرح الألفية" والسندي في "شرح النخبة"<sup>(٨١)</sup>: "في هذا المقام تفصيلاً حسناً، وجعلاً"<sup>(٨٢)</sup> لكل من ألفاظ الجرح والتركية ست مراتب، وبينها بياناً مستحسناً، ومحصله أن:

قال اللكنوي: ألفاظ التعديل على ست مراتب:

١- أرفعها عند المحدثين، الوصف بما دلَّ على المبالغة، أو عبَّرَ عنه بأفعل، كأوثق الناس، وإليه المنتهى في التثيت، ويلحق به: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

٢- ثم ما يليه، كقولهم: فلان لا يسأل عنه.

٣- ثم: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق، كثقة ثقة، وثبت ثبت، وأكثر ما وجد فيه قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة ... إلى أن قاله تسع مرات، ومن هذه المرتبة قول ابن سعيد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث.

٤- ثم: ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق، كثقة أو ثبت، أو كأنه مصحف، أو حجة، أو إمام أو ضابط أو حافظ، والحجة أقوى من الثقة.

٥- ثم: قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، عند غير ابن معين<sup>(٨٢)</sup>، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار الخلق.

٦- ثم: ما أشعر بالقرب من التجريح، وهو أدنى المراتب كقولهم: ليس ببعيد من الصواب، أو شيخ، أو يروى حديثه، أو يعتبر به، أو شيخ وسط، أو روى الناس عنه، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو مقارب الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، ونحو ذلك، هذه مراتب التعديل.

### وقال: وأما مراتب الجرح فست:

الأولى منها: ما يدل على المبالغة؛ كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو متبعه، أو معذنه، ونحو ذلك.

الثانية: ما هو دون ذلك، كالذَّال، والكذاب، والوضاع، فإنها وإن اشتملت على المبالغة، لكنها دون الأولى، وكذا: يضع أو يكذب.

الثالثة: ما يليها، كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقط، أو متروك، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركوه، أو لا يُعْتَبَرُ به، أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة.

الرابعة: ما يليها، كقولهم: قرن رُدَّ حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدًا، أو واه بمره<sup>(٨٤)</sup> أو طَرَحُوهُ، أو مطروح الحديث، أو مطروح، أو لا يُكْتَبُ حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، وليس بشيء، أو لا شيء، خلافاً لابن معين.

الخامسة: ما دُونَهَا وهي: فلان لا يحتج به، أو ضَعُفَهُ، أو مضطرب الحديث، أو له ما يُنْكَرُ، أو له مناكير، أو مُنْكَرُ الحديث، أو ضعيف.

السادسة: وهي أسهلها قولهم: فيه مقال: أو أدنى مقال، أو ضَعُفَ، أو يُنْكَرُ مَرَّةً وَيُعْرَفُ أُخْرَى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحُجَّةٍ، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بثقة، أو ليس بالمرضي، أو ليس يَحْمَدُونَهُ، أو ليس بالحافظ، أو غيرُهُ أو يق منه، أو فيه شيء، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو ضعفوه، أو فيه ضعف، أو سبى الحفظ، أو لَيْنُ الحديث، أو فيه لَيْنٌ، عند غير الدارقطني، فإنه قال: إذا قلت: لَيْنٌ لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة.

ومنه قولهم: تَكَلَّمُوا فِيهِ، أو سَكَّتُوا عَنْهُ، أو فيه نَظَرٌ.

وقد يغيب معنى بعض ألفاظ الجرح والتعديل في الرواة، لكن ترجمة الراوي، والنَّظَرُ في أحاديثه، وحُكْمُ الأئمة عليها، يعين على الحكم على روايته.

رأي الطحان في مراتب الجرح والتعديل<sup>(٨٥)</sup>:

أولاً: مراتب ألفاظ التعديل:

المرتبة الأولى: ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن

أفعل.

المرتبة الثانية: ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق.

المرتبة الثالثة: ما دل على التوثيق من غير تأكيد.

المرتبة الرابعة: ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط.

المرتبة الخامسة: ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح.

المرتبة السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح.

ثانياً: مراتب ألفاظ الجرح.

المرتبة الأولى: ما دل على التلئين.

المرتبة الثانية: ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به.

المرتبة الثالثة: ما صُرِّح بعدم كتابة حديثه.

المرتبة الرابعة: ما دل على اتهامه بالكذب.

المرتبة الخامسة: ما دل على وصفه بالكذب.

المرتبة السادسة: ما دل على المبالغة في الكذب.

رأي العاني في ألفاظ الجرح والتعديل:

ألفاظ الجرح والتعديل عند العاني هي نفس الألفاظ الواردة عند

الطحان، ولكنه يختلف مع الطحان وغيره في حكم هذه الألفاظ وتلك المراتب.

فيرى أن حديث المراتب الأربعة الأولى من مراتب التعديل صحيح،

ويعلل تصحيحه لأحاديث أصحاب المرتبة الرابعة (صدوق، لا بأس به)، بقوله:

لأن منهج ابن حجر العسقلاني في هذه المرتبة، إذا وثق الراوي جماعة من

الأئمة، وخالفهم واحد أو اثنين أو أكثر، لكنهم قلة بالنظر إلى المزيكين، وهذه

المخالفة لا تقنع ابن حجر بأن ينزل بالراوي إلى المرتبة الخامسة، أي أن الجرح

هنا لا يقابل التعديل عنده، بل هو جرح غير معتبر، إما لأنه جرح بغير جارح،

أو أن جارحه لا يعتد بجرحه، بالإضافة إلى أن عدد المزيكين أكثر من

المجرحين، فابن حجر يضعه في الحساب حين الحكم على الراوي، فيضعه في المرتبة الرابعة<sup>(٨٦)</sup>.

ويرى العاني أن صدوق عند ابن أبي حاتم وأبيه على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: الصدوق الضابط، حديثه صحيح.

المرتبة الثانية: الصدوق الذي يهيم والغالب عليه الصواب، حديثه حسن.

المرتبة الثالثة: الصدوق الذي يخطئ والغالب عليه الخطأ، منه ما حسن حديثه بالمتابع، ومنه ما يلتحق بالضعيف<sup>(٨٧)</sup>.

وحديث المرتبة الخامسة (صدوق يهيم وصدوق يخطئ وصدوق سيئ الحفظ، وصدوق له أوهام، وصدوق تغيّر، وصدوق رمي بالتشيع... إلخ)، حسن لذاته إذا انفرد، وإذا جاء من طريق آخر مثله أو أقوى منه يرتقي إلى الصحيح لغيره، ويحكم على أحاديث أصحابها بالضعف إذا ثبت خطأ الراوي، أو خالف من هو أولى منه<sup>(٨٨)</sup>.

أما حديث (المقبول) وهو القسم الأول من المرتبة السادسة حسن لذاته، لأن المقبول من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فقلة أحاديث الراوي لا تمنع الاحتجاج به كما قال، وقد حسن العلماء حديثه ومنهم البخاري وابن حجر العسقلاني<sup>(٨٩)</sup>، وكذلك اصطلاح لين الحديث وهو القسم الثاني من المرتبة السادسة من مراتب التعديل والتي تضم المقبول، حيث يرى العاني أن ابن حجر العسقلاني له اصطلاح خاص به، وهو (تفرد راوٍ معين من مرتبة معينة بحديث ما)، أي تفرد الراوي الذي لم يصل إلى درجات (الثقة)، أو (الصدق) فيقبل ما تفرد به، ولم يهبط إلى درجات (الضعف) فيسقط حديثه، فهو لّين عند ابن حجر ولا يقابل لين الحديث عند غيره، وحديثه حسن لذاته<sup>(٩٠)</sup>.



## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فقد تعرض الباحثان في هذه الدراسة إلى مراتب الجرح والتعديل، ونشأتها وتاريخها، وتعريفها لغة واصطلاحاً، ثم طافا بأئمة علم الجرح والتعديل وجمعاً ما كتبوه في شأن هذه المراتب، وبسطاه وعلقا عليه، ونظرا في كلام من بعدهم من العلماء فيه، وردا عليه أو أيداه، وخرجا بالنتائج والتوصيات الآتية:

١. أثبتت الدراسة اختلاف علماء الجرح والتعديل في تقسيم المراتب من حيث الإجمال والتفصيل وطريقة التقسيم، وعدد المراتب، وألفاظ كل مرتبة.

٢. أثبتت الدراسة أن معظم المراتب أحاديثها مقبولة، للاعتبار، وأن التمهيص والتدقيق إنما هو لما يتعلق بالاحتجاج بها.

٣. بينت الدراسة مراد الأئمة بألفاظهم في الجرح والتعديل، وصنفتها حسب المراتب، لكل مرتبة عدة ألفاظ، وبينت حكم حديث كل مرتبة عند من حكم من الأئمة.

٤. أثبتت الدراسة اجتهاد الأئمة لتسهيل معرفة صحيح الحديث من سقيمه، فحري بنا أن نقدر اجتهادهم، ونضعها في حيز التطبيق، بالتحقق من أحاديثنا عبر هذه المراتب، وبيان صلاحيتها للاحتجاج، أو الاعتبار، أو عدم صلاحيتها، ونأمل أن تكون هذه الدراسة دعوة للالتزام بالصحيح من الحديث، إذ فيه غنى عن غيره من الضعيف والموضوع.

- ١- مقدمة ابن الصلاح لأبي عثمان بن عبد الرحمن الشهرودي (مولده: ٥٧٧، ووفاته: ٦٤٣) دار الكتب العلمية، بيروت ص: ١٩٣.
- ٢- الكفاية في علم الرواية أحمد بن علي المشهور بالخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: ١٥٠.
- ٣- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي (مولده: ٢٤٠، ووفاته: ٣٢٧) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٥/١. توجيه النظر إلى أصول الأثر طاهر الجزائري (مولده: ١٢٦٨ ووفاته: ١٣٣٨) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، بمعناه، ٢/٢٧٥.
- ٤- فتح المغيب شرح ألفية الحديث للإمام محمد السخاوي (مولده: ٨٣١، ووفاته: ٩٠٢) تحقيق: صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٣/٣٥٠.
- ٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (مولده: ٣٩٢، ووفاته: ٦٤٣) تحقيق: محمد سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى: ٢/٢٢٩.
- ٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٣٠.
- ٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٣٠.
- ٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٣١.
- ٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٣١.
- ١٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٣١.
- ١١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٣٣.
- ١٢- صحيح مسلم، كتاب الطلاق، ج ٢٧٠٩.
- ١٣- مسند أحمد، ٦٩٠٣.
- ١٤- نقلاً عن الرفع والتكميل ص ٥٧.
- ١٥- ميزان الاعتدال ٤/١.
- ١٦- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام محمد بن عدي، (مولده: ٢٧٧، ووفاته: ٣٦٥) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٦١/١.
- ١٧- انظر: الكامل ٦١/١ - ٦٣.
- ١٨- الكامل: ٦٤/١ والصفحات التالية.

- ١٩- الكامل: ١/١٤٧.
- ٢٠- معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم محمد النيسابوري (مولده: ٣٢١، ووفاته: ٤٠٥) مكتبة المتنبى، القاهرة، ص: ٥٢.
- ٢١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، عثمان بن الشهرزوري (مولده: ٥٧٧، ووفاته: ٦٤٣) دار الكتب العلمية، بيروت، ص: ١٩٣.
- ٢٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث، الإمام محمد الذهبي (مولده: ٦٧٣، ووفاته: ٧٤٨) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ص: ٨٢.
- ٢٣- قاله الذهبي في الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص: ٨٢.
- ٢٤- الموقظة ص: ٨٣.
- ٢٥- الكفاية ص: ٢٢.
- ٢٦- مجمل اللغة: أحمد بن فارس (وفاته: ٣٩٥) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ص: ٤١٩.
- ٢٧- حديث صحيح، رواه أحمد في المسند ١٩/٢٠ والحاكم في المستدرک ٢/٤٤ وغيرهما.
- ٢٨- لسان العرب، ابن منظور (مولده: ٦٣٠، ووفاته: ٧١١) دار المعارف، بيروت، ٣/ ١٥٧٥.
- ٢٩- الجرح والتعديل: ٢/٣٨.
- ٣٠- كذا قال رحمه الله، لكن حين أراد أن يأتي بهم مفصلات، ذكر خمس مراتب.
- ٣١- الجرح والتعديل: ١/١٠ بتصرف يسير.
- ٣٢- انظر: الكفاية: ٢٢.
- ٣٣- انظر: الكفاية: ٢٢.
- ٣٤- يعني: ابن أبي حاتم، والقول قول راوي الكتاب.
- ٣٥- في النسخة المطبوعة التي نقل منها الباحث: الأعلى، وأثبت الباحث ما يراه صواباً، وقد أشار محقق النسخة بعلامة الاستهغام بعد كلمة الأعلى.
- ٣٦- يعني: البحث عن متابعات وشواهد تقويه.
- ٣٧- يعني: يصلح للبحث له عن متابعات وشواهد تقويه.
- ٣٨- الجرح والتعديل: ٢/٣٧.

- ٣٩- المقدمة ص: ٥٩.
- ٤٠- المقدمة ص: ٥٨.
- ٤١- القائل بعد كلام ابن أبي حاتم في كل مرة قلت: الإمام ابن الصلاح رحمة الله عليهما.
- ٤٢- انظر الكفاية ص: ٢٢.
- ٤٣- انظر الكفاية ص: ٢٣.
- ٤٤- انظر الكفاية ص: ٢٢.
- ٤٥- المقدمة ص: ٥٨.
- ٤٦- المقدمة ص: ٥٩.
- ٤٧- المقدمة ص: ٥٩.
- ٤٨- المقدمة ص: ٥٩.
- ٤٩- المقدمة ص: ٥٩.
- ٥٠- يعني قول ابن أبي حاتم: "إذا قيل للواحد أنه ثقة، أو متقن، فهو ممن يحتج به".
- ٥١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، الإمام عبد الرحيم العراقي (مولده: ٧٢٥، ووفاته: ٨٠٦) دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٣.
- ٥٢- لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني (مولده: ٧٧٣، ووفاته: ٨٥٢) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٨/١ بتصرف قليل.
- ٥٣- لم يقف الباحث على هذه اللفظة في النسخة المطبوعة بين يديه، واقتبسها من الرفع والتكميل، وقال أستاذنا عبد الفتاح أبو غدة في حاشيته ص: ١٣٥: "هذا هو الصواب في ترتيب عبارات التوثيق عند الذهبي في فاتحة الميزان". فهي عنده أربع مراتب: أولها وأعلها: ما كرّر فيه لفظ التوثيق بعينه، مثل: "ثقة ثقة" أو مع مخالفة مثل: "ثبت حجة". وثانيها: ما أفرد فيه لفظ التوثيق.. وثالثها: صدوق... ورابعها: محله الصدوق... ووقعت المراتب ثلاثة في "لسان الميزان"! وهو كثير التحريف انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام محمد اللكنوي (مولده: ١٢٦٤، ووفاته: ١٣٠٤) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة.
- ٥٤- قال الحافظ ابن حجر في بذل الماعون في فضل الطاعون، أحمد بن حجر العسقلاني (مولده: ٧٧٣، ووفاته: ٨٥٢) بتحقيق: أحمد الكاتب، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ص: ١٧ في ترجمة أبي بلج، يحيى بن أبي سليم: "قال البخاري: فيه نظر، وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً".

٥٥- في موطن آخر من سير أعلام النبلاء للإمام محمد الذهبي (مولده: ٦٧٣، ووفاته: ٧٤٨) تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ٣٣٩/٧، قال الذهبي في ترجمة محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي: "يجيء حديثه من أدنى مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن".

٥٦- انظر التقييد والإيضاح ص: ١٣٧ - ١٣٩.

٥٧- الأبتاسي (مولده: ٧٢٥، ووفاته: ٨٠٢) نسبة إلى أبتاس، قرية صغيرة بالوجه البحري، مصري قاهري، من مشايخ ولي الدين العراقي، وابن حجر، انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤرخ، محمد السخاوي (مولده: ٨٣١، ووفاته: ٩٠٢) دار مكتبة الحياة، بيروت، ١/١٧٢-١٧٥.

٥٨- لاعتماد الأبتاسي على كلام العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح المسمى: التقييد والإيضاح.

٥٩- قال رحمه الله: ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا المصنف، يعني: ابن الصلاح.

٦٠- يعني: ابن الصلاح.

٦١- يعني: الإمام الذهبي.

٦٢- يعني: ابن الصلاح.

٦٣- يعني: ابن الصلاح.

٦٤- انظر التبصرة والتذكرة: ٢/٢ - ١٣.

٦٥- وقد طبعاً معاً مدموجين مع شرحهما في شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لعلي بن سلطان المعروف بملا علي القاري (مولده: ٩٣٠، ووفاته: ١٠١٤) تحقيق: محمد نزار تميم، وأخيه هيثم، بدار الأرقم، بيروت.

٦٦- انظر مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر في كتابيه، نخبه النظر، وشرحها نزهة النظر، المطبوعين معاً مع شرح نخبه الفكر للقاري ٧٢٤-٧٣٠ وطبعاً أيضاً مع نكت للأستاذ علي الحلبي باسم: النكت على نزهة النظر: ١٨٧-١٨٩.

٦٧- قال الأستاذ علي الحلبي في نكته على النزهة ص: ١٨٨: "قال السخاوي في 'الغاية في شرح الهداية' (٩/ب): 'إن ابن حجر كان تبعاً لغيره في هذا' ولم يعلق الحلبي على كلام السخاوي، ولم أجد من قال هذه الكلمة فيمن عرض لزيادة ابن حجر هذه. انظر النكت على نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر، الإمام أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني (مولده: ٧٧٣، ووفاته: ٨٥٢) تأليف: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة.

٦٨- انظر تدريب الراوي: ٥٨٢/٢.

٦٩- لا يرد على تقسيمه هنا شيء من حيث إيراد الصحابة ضمن هذه المراتب، إنما يلزم ذكر الصحابة من باب إثبات صحبتهم؛ لشرفهم ومكانتهم، وهو تعليل ابن حجر نفسه رحمه الله، حين قال: "أصرح بذلك لشرفهم" أما عدالته، فهذا أمر قد حسمت مادته، وأخرج من مواطن الدرس والبحث، فهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ العدول، وقد نظر بعض الأئمة في ذكره رحمه الله الصحابة في هذه المرتبة، وأشاروا إلى ثبوت العدالة، قال الصنعاني في توضيح الأفكار ٢/٢٦٣: "أول المراتب توثيقاً كون الراوي صحابياً، وظاهر هذا أن كونه صحابياً قد تضمن أنه ثقة حافظ، فصفا الصحبة قد تكلفت بالعدالة والضبط، وهذا لا إشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمة الحديث، ولكن بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال، إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة، والصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ" وعقب الأستاذ محمد عوامة في مقدمة التقريب ٢٥ على كلام الصنعاني قال: "لا داعي لاستغراب الصنعاني في توضيح الأفكار... وإنما أتى الصنعاني من قبل شيء آخر، هو فهمه خطأ لكلام المصنف" انظر: توضيح الأفكار، الإمام محمد الصنعاني (مولده ووفاته: ١١٨٢) المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٧٠- قال الباحث: رأيت شيخنا الألباني رحمه الله يحسن حديث أبي بلج ولو لم يتابع وأبو بلج؛ يحيى بن أبي سليم، ويقال: ابن سليم، الذي نص عليه ابن حجر في "التقريب" بـ "صدوق، ربما أخطأ" انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الشيخ: محمد الألباني، المكتبة الإسلامية، بيروت، ٥٠/٧ رقم: ١٩٩٤، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ محمد الألباني، المكتبة الإسلامية، بيروت، ٦٩١/٢، حديث: ٩٦٧ ولهذا الأخير شاهد، وقال شيخنا في إسناده حديث آخر لأبي بلج الصحيحة ٣/٣٩٠ رقم: ١٤٠٠: "هذا إسناده جيد رجاله ثقات، وللحديث شواهد تقوية" فجود الإسناد منفرداً، وقوى المتن بالشواهد.

٧١- تقريب التهذيب، الإمام أحمد بن حنبل العسقلاني (مولده: ٧٧٣، ووفاته: ٨٥٢)

تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الرابعة، ٧٤-٧٥ بتصرف يسير.

٧٢- وصف العلماء بعضهم بعضاً بمثل هذه الكلمة، في مثل هذه المسألة، خلاف الأولى، ولو قال أستاذي رحمه الله في أستاذه شاكر كلمة أرقّ لكان أكثر برّاً به، أو يسقط هذه الكلمة

من سياق كلامه، فما وهم شاكر رحمه الله، وإنما هذا معتقده فيما أورده الحافظ ابن حجر في مقدمة "التقريب" لا سيما أن الأئمة كانت تذكر مراتب الجرح والتعديل في مقدمات كتبها في الرجال، فابن أبي حاتم يذكرها في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" والذهبي يبينها في مقدمة كتابه "ميزان الاعتدال" وكذلك كان ابن حجر، فلم الوصف بالوهم؟ رحمة الله عليهما وجزاهما الله خيراً، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، فهذا الأستاذ محمد عوامة يزيد على كلمة أستاذنا أبي غدة فيقول: "إن الأستاذ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله أخذ كلام الحافظ هذا كله وذكره في الباعث الحثيث على أن مراتبه مراتب عامة للجرح والتعديل، وهذه غفلة منه" فزاد الوهم غفلة، انظر كلامه في مقدمته على التقريب ص: ٢٥.

٧٣- وانظر: مقدمة التقريب بقلم الأستاذ محمد عوامة ص: ٢٣-٣١ حيث ذهب إلى رأي شيخنا عبد الفتاح أبي غدة، وأتى بأدلة تؤكد نظره.

٧٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث الإمام أحمد بن شاكر (مولده: ١٣٠٩، ووفاته: ١٣٧٧) تحقيق: علي الحلبي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، من كلام محققه الأستاذ علي الحلبي حفظه الله ص: ٣١٩.

٧٥- توضيح الأفكار ٢/٢٦٣.

٧٦- توضيح الأفكار ٢/٢٦٩ ويرى الباحث أن صاحباً "تحرير التقريب" يميلان إلى اعتبار مراتب "التقريب" مطلقة، قالاً: "أما الحافظ ابن حجر، فقد حاول في مقدمة "التقريب" أن يجعلهم اثني عشر صنفاً" فلم يقيد المراتب بالتقريب فحسب.

٧٧- الباعث الحثيث ٢/٣٦٢.

٧٨- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٩٠-٩٢.

٧٩- انظر: فتح المغيب ١/٣٦١-٣٧٦.

٨٠- انظر: فتح المغيب ١/٣٦١-٣٧٦.

٨١- إمعان النظر في شرح شرح نخبة الفكر، لمحمد أكرم السندي، طبع حيدر آباد السند، دون تاريخ.

٨٢- يقول الباحث: هما مسبوقان، فإن المراتب التي أوردها رحمة الله عليهما هي عين مراتب ابن حجر رحمه الله، وفي هذا تأكيد لما يراه الباحث، من قبول الأئمة لمراتب

ابن حجر في الجرح والتعديل، وأنها ليست مراتب كتاب "التقريب" فحسب، وإن كانت  
واردة في مقدمته، أو مخصصة لخدمة "التقريب" بشكل رئيس.

٨٣- وممن تستوي عنده "لا بأس به" بكلمة "ثقة" عبد الرحمن بن إبراهيم؛ دُحَيْم (مولده: ١٧٠  
ووفاته: ٢٤٥) قاضي مدينة "طَبْرِية" من بلادنا المغتصبة الطهور؛ فلسطين، قال أبو  
زُرْعَة الدمشقي: "قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم؛ دُحَيْم: ما تقول في علي بن حَوْشَب  
الْفَزَارِي؟ فقال: لا بأس به، قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك:  
إنه ثقة؛ انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي (مولده: ٧٤٥،  
ووفاته: ٧٩٤) تحقيق: زين العابدين بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة  
الأولى، ٤٣٣/٣-٤٣٤.

٨٤- قال القسطلاني في مقدمة إرشاد الساري ١/١٦، أي: قولاً واحداً لا تردد فيه انظر:  
إرشاد الساري، الإمام أحمد القسطلاني (مولده: ٨٥١، ووفاته: ٩٢٣) تحقيق: محمد  
الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٨٥- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض،  
الطبعة الثالثة، ص: ١٤٤-١٤٥.

٨٦- منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، وليد العاني، ص ١٣٦، ط ١، دار النفائس.

٨٧- منهج دراسة الأسانيد ص ١٦٢-١٦٦.

٨٨- منهج دراسة الأسانيد ص ٨٧-١٢٥.

٨٩- منهج دراسة الأسانيد ، ص ٥٢-٧٨.

٩٠- منهج دراسة الأسانيد ص ٨٠-٨٥.